# المحور السادس: فروع وتخصصات العلاقات الدولية

## 1- السياسة الخارجية: Foreign Policy

تعود الدراسة العلمية للسياسة الخارجية في مجال العلاقات الدولية (IR) إلى منتصف الخمسينيات وأوائل الستينيات. يشير FPA إلى الدراسة العلمية للسياسة الخارجية ككل ، والتي تشمل الآداب المتميزة مثل السياسة الخارجية المقارنة وصنع القرار في السياسة الخارجية.

ما هي السياسة الخارجية، وكيف تختلف عن دراسة العلاقات الدولية بشكل عام؟ السياسة الخارجية تعني الإجراءات والاستراتيجيات والقرارات الموجهة إلى الجهات الفاعلة خارج حدود النظام السياسي المحلي (أي الدولة .(إن كون الهدف الأساسي المقصود للسياسة خارج النطاق المحلي هو ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية) . وبعبارة أخرى، كما يقول Marijke Breuning السياسة الخارجية هي "مجمل سياسات الدولة تجاه البيئة الدولية والتفاعل معها خارج حدودها". تغطي السياسة الخارجية للدولة مجموعة متنوعة من القضايا التي تتراوح من المجالات الأمنية والاقتصادية التقليدية إلى قضايا البيئة والطاقة، والمساعدات الخارجية، والهجرة، وحقوق الإنسان. والجهات الفاعلة التي تشرع في اتخاذ إجراءات السياسة الخارجية، وأولئك الذين هم أهداف هذه الإجراءات، غالبًا ما تكون دولًا - ولكن ليس دائمًا[1]. وفقًا لـ Breuning، فإن" FPA مهتمة أولاً وقبل كل شيء بشرح كيف ولماذا ... جاءت القرارات". هذا يعني أنه - بعيداً عن الدراسة الأوسع لـ - IR يركز FPA على البشر المشاركين في عمليات صنع القرار.

تقليديا، تشير فكرة السياسة الخارجية إلى كيفية تفاعل الدولة مع الجهات الفاعلة العالمية الأخرى. ولكن هذا التعريف له حدود في عالم اليوم المعقد. حتى الآن، لا يوجد إجماع حول معنى "السياسة الخارجية". يتصور بعض المراقبين السياسة الخارجية على أنها نظام معقد من الوكالات agencies والإجراءات التي تهدف إلى تغيير سلوك الدول الأخرى والسماح لدولتها بالتكيف مع البيئة العالمية. من خلال هذا الفهم، تتضمن السياسة الخارجية تحويل المدخلات مثل المعلومات حول تصرفات الدول الأخرى أو الرأي العام إلى مخرجات مثل الدبلوماسية أو تشكيل التحالف أو ميزانيات الدفاع الأعلى. يتصور البعض الآخر السياسة الخارجية على أنها عملية صنع القرار، أي كيفية استجابة الأفراد في مواقع القيادة وصنع السياسة لعوامل وظروف خارج الدولة. على حد تعبير عالم السياسة تشارلز هيرمان Charles Hermann "تتكون السياسة الخارجية من تلك الإجراءات الرسمية المنفصلة لصانعي القرار الموثوق بهم في حكومة دولة ما،

---

[1] Baris Kesgin, Foreign Policy Analysis, In JohnT. Ishiyama and Marijke Breuning (eds), **21stCentury Political Science: A Reference Handbook**, USA, SAGE Publications, Inc. 2011, p 336.

أو وكلائهم، والتي يقصدها صانعو القرار للتأثير على سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"[2]. وفقًا للنظرة الموسعة للمصطلح، فإن السياسة الخارجية هي مجموع أهداف الفاعل وأفعاله الهادفة في السياسة العالمية ولا يمكن فصلها تقريبًا عن السياسة الداخلية.

تثير هذه التعريفات سلسلة من القضايا المشتركة حول تحليل السياسة الخارجية:

1 من يصنع السياسة الخارجية؟

2 ما هي أهداف السياسة الخارجية؟

3 ما الذي يولد سياسة خارجية؟

4 من المستهدف من السياسة الخارجية؟

5 هل تختلف السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية؟

على الرغم من الاختلافات في التعريف ، فقد ركز المراقبون تقليديًا على الدول والبيروقراطيات كمصادر رئيسية للسياسة الخارجية. تسعى هذه الجهات الفاعلة إلى تعزيز المصلحة الوطنية ، وهو مفهوم غامض ومثير للجدل يشير إلى الأهداف التي تعتقد الدولة أو قادتها أنها ستفيد مواطنيها بشكل جماعي ولكن هذا أكثر من مجرد مجموع المصالح الفردية.

يتصور الواقعيون السياسة الخارجية على أنها ناتجة عن عوامل خارجية، وبشكل عام تصرفات من جانب دول أخرى أو خصائص هيكل النظام العالمي. من وجهة نظرهم، تختلف السياسة الخارجية عن الأنواع الأخرى للسياسة العامة من حيث أن هناك تقسيمًا واضحًا بين المجالين الدولي والمحلي. تم تصميم السياسات الخارجية بشكل صريح للتأثير على الدول الأخرى والجهات الفاعلة العالمية بينما يتم تصميم السياسات المحلية للتأثير على الجهات الفاعلة المحلية أو تنظيمها.

في الواقع ، الإجابات على هذه الأسئلة ليست بهذه البساطة. أولاً ، تعتبر الدول والبيروقراطيات والقادة الأفراد جميعًا فاعلين مهمين في السياسة الخارجية ، وكذلك المجموعات المجتمعية ، والجمهور العام ، والمنظمات غير الحكومية والدولية. تلعب بعض هذه الجهات الفاعلة غير الحكومية دورًا مهمًا في تشكيل السياسة الخارجية.

صُممت السياسة الخارجية لموازنة العوامل الداخلية والخارجية ، وفقط من خلال فحص السياسات الداخلية والخارجية معًا يمكننا رسم صورة شاملة للسياسة الخارجية لأي بلد[3].

### 2- الدبلوماسية: Diplomacy

الدبلوماسية موجودة عبر التاريخ. أرسلت دول المدن اليونانية القديمة مبعوثين ذهابًا وإيابًا لتوصيل الرسائل وتسليم الهدايا. ازدهرت الدبلوماسية بين دول المدن الإيطالية في عصر

---

[2] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p347.

[3] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p348.

النهضة، ويمكن تتبع استخدام السفارات والسفراء من قبل الحكام إلى القرن الخامس عشر. في تلك الحقبة ، لعبت مدينة البندقية ، كمركز تجاري ، دورًا مهمًا بشكل خاص في تطوير الدبلوماسية. قام تجارها ومصرفيوها بشكل روتيني بجمع المعلومات التي قدموها بعد ذلك إلى حكام المدينة ، الذين احتفظوا بسجلات منتظمة ودائمة تسمى أرشيفات البندقية. تم اختيار مبعوثي البندقية بعناية. كان عليهم أن يكونوا متعلمين وخبراء وملتزمين وصادقين تمامًا ؛ وكان عليهم الاحتفاظ بسجلات شاملة للخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمدينة-الدولة التي تم تعيينهم فيها. أقام مبعوثو البندقية في الخارج لمدة عامين ولم يُسمح لهم بأي تغيب عن مهامهم[4].

في أوروبا القرن الثامن عشر ، عينت الدول سفراء في محاكم القوى العظمى فقط ، وعينت دبلوماسيين أقل في دول أخرى. واليوم ، ترسل دول مثل الولايات المتحدة ، التي يمكنها تحمل تكاليف القيام بذلك ، سفراء إلى جميع البلدان الأخرى تقريبًا - الكبرى والصغرى. مع مرور الوقت ، يأتي الدبلوماسيون ويذهبون ، لكن الدول تحتفظ ببعثات دبلوماسية دائمة في الخارج. الأمم المتحدة مهمة بشكل خاص للبلدان الفقيرة التي تفتقر إلى الموارد لإرسال سفراء إلى العديد من البلدان لأن سفيرها لدى الأمم المتحدة قادر على الاجتماع ومناقشة القضايا في نيويورك مع سفراء آخرين للأمم المتحدة من جميع أنحاء العالم[5].

### 3- القانون الدولي: International Law

مجموعة القواعد الملزمة قانونًا التي تحكم العلاقات بين الدول والجماعات الأخرى والتي توفر أيضًا بشكل متزايد حقوقًا للأفراد فيما يتعلق بالدول[6].

يتألف القانون الدولي من مبادئ وقواعد مستمدة من الأعراف والمعاهدات التي تلتزم الدول والجماعات الأخرى بمراعاتها في التعامل مع بعضها البعض.

تاريخيًا، عكس القانون الدولي غياب أي سلطة مركزية فوق الدول واللامركزية في القوة في السياسة العالمية، ويتعامل الكثير من القانون الدولي، حتى اليوم ، مع حقوق وواجبات الدول ذات السيادة، ومعظمها أنشأه الأوروبيون أثناء الحقبة الطويلة للهيمنة الأوروبية على السياسة العالمية. يختلف القانون الدولي عن القانون المحلي في عدد من الطرق. أولاً، لا توجد هيئة تشريعية موثوقة في السياسة العالمية لسن القانون. بدلاً من ذلك، ينبثق القانون الدولي من أعراف الدول والمعاهدات التي توقعها مع بعضها البعض. ثانيًا، لا توجد (هيئة) تنفيذية يمكنها فرض القانون الدولي. ثالثًا ، لا توجد سلطة قضائية مستقلة لها سلطة تفسير هذا القانون. في

---

[4] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p363.

[5] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p364.

[6] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p393.

حين يعتقد بعض المراقبين أن الأمم المتحدة تتطور لتصبح مشرعًا ومنفذًا للقانون الدولي، لا تزال الدول تتحمل العبء الرئيسي لتطبيق القانون وتفسيره بنفسها[7].

على الرغم من أن القانون الدولي لا يمكن تطبيقه بالطريقة التي يطبق بها القانون المحلي، إلا أنه يرسخ ويشرع قواعد وتوقعات معينة للسلوك بينما يخلق مناخًا أخلاقيًا يُنظر فيه إلى بعض أشكال السلوك على أنها خاطئة وغير عادلة. اليوم، على سبيل المثال، تطورت المعايير ضد الحرب العدوانية. كما تتطور المعايير بشكل متزايد ضد سوء معاملة الأفراد من قبل حكوماتهم. على الرغم من عدم وجود آلية إنفاذ ، تلتزم معظم الدول بالقانون الدولي في معظم الأوقات. يفعلون ذلك لعدة أسباب - لأنه يساعد في تحقيق أهدافهم ، ولأنهم يريدون من الدول الأخرى أن ترد بالمثل ، ولأنهم يخشون الانتقام ويفقدون ثقة الآخرين.

على الرغم من انتهاكات القانون الدولي ، فإن معظم الدول حساسة للمسائل القانونية وتبرر أفعالها من حيث القانون الدولي. على سبيل المثال ، في ذروة أزمة الصواريخ الكوبية ، جادل الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف بأن الرئيس كينيدي كان يحاول إجبار الاتحاد السوفيتي على "التخلي عن الحقوق التي تتمتع بها كل دولة ذات سيادة ، وأنت تحاول التشريع في مسائل القانون الدولي ، و أنت تنتهك القواعد المقبولة عالميًا لهذا القانون ". في المقابل ، قال مسؤولون أميركيون مثل نيكولاس كاتزنباخ (1922 -) ، نائب المدعي العام ، إن "العمل العسكري الأمريكي يمكن تبريره في القانون الدولي على أساس مبدأ الدفاع عن النفس"[8].

**مصادر القانون الدولي:** يتعامل القانون الدولي مع مجموعة متنوعة من الموضوعات، ولكن ليس من المستغرب أن الكثير منه على مر القرون تعامل مع قضايا الحرب والسلام. تم وصف مصادر القانون الدولي من قبل محكمة العدل الدولية في المادة 38 من نظامها الأساسي. وبالتالي ، عندما يُطلب من محكمة العدل الدولية تقديم آراء استشارية حول معنى القانون الدولي ، فإنها تستمد من المصادر التالية[9]:

- الاتفاقيات الدولية، سواء كانت عامة أو خاصة، التي تحدد القواعد المعترف بها صراحة من قبل الدول المتنازعة؛
- العرف الدولي كدليل على ممارسة عامة مقبولة كقانون؛
- المبادئ العامة للقانون التي أقرتها الأمم المتحضرة؛
- الأحكام القضائية واجتهادات الخبراء الأكثر تأهيلاً من مختلف الدول، كوسائل فرعية لتحديد قواعد القانون.

---

[7] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p395.

[8] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p395.

[9] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p396.

تاريخيًا ، نظرًا لعدم وجود هيئة تشريعية عالمية ، كانت الأعراف أهم مصدر للقانون الدولي. تعود العادات والسوابق التي تضعها كمصدر للقانون إلى المفهوم الروماني لـ jus gentium (قانون الأمم). ينشأ القانون العرفي من الممارسة الراسخة والمتكررة على مدى فترات زمنية طويلة والتي تصبح مقبولة على نطاق واسع ، وإن لم يكن بالضرورة عالميًا. وبالتالي ، كان القانون الدولي دائمًا قائمًا على مجموعة من الممارسات التي تتطور باستمرار. تصبح هذه الممارسات معتادة لأن الناس يجدون أنها مفيدة بالمعنى العملي، وتمكن الفاعلين من التعاون ضمنًا وتحقيق الأهداف المرجوة بشكل غير رسمي. في كثير من الأحيان ، تنشأ العادات بين الجهات الفاعلة من خلال ممارسة المعاملة بالمثل ؛ أي أن الممثلين يعاملون الآخرين كما يعاملون هم أنفسهم.

المعاهدات، مثل العرف، هي اتفاقيات تبرمها الجهات الفاعلة طواعية، مثل العقود ، التي تفرض التزامات على الموقعين. ومع ذلك، إذا تم الالتزام بالمعاهدات على نطاق واسع، فقد يُنظر إليها على أنها عرفية وبالتالي تفرض التزامات على البلدان التي لم توقع عليها. اليوم، أصبحت المعاهدات أكثر أهمية من مصادر القانون الدولي من العرف ، والعديد من المعاهدات الشارعة التي تم توقيعها في العقود الأخيرة ، وكثير منها صاغتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ، قامت بتدوين العادات القديمة وإضفاء الطابع الرسمي عليها. بعد التوقيع عليها ، يجب أن يتم التصديق على هذه المعاهدات من قبل الهيئات التشريعية الموقعة والتي يجب أن تسن القوانين اللازمة لتنفيذها[10].

صممت الدول ذات السيادة القانون الدولي لصالح نفسها، والحفاظ على النظام الذي هيمنت عليه، وإدارة العنف حتى لا يهدد هذا النظام. تتطلب إقامة الدولة السيطرة على إقليم محدد وسكان محددين والقدرة على الانخراط في العلاقات ، ولكن يمكن للدول القائمة أن تقرر ما إذا كانت ستعترف بدول جديدة عند ظهورها. السيادة بحد ذاتها هي حجر الزاوية في القانون الدولي، مما يستلزم الاعتراف بعدم وجود سلطة أعلى فوق الدول ، وبأن الدول هي الأعلى داخل حدودها الإقليمية ، وأن الدول الأخرى يجب ألا تتدخل في شؤونها الداخلية. وبالتالي ، لم يعتبر مؤسسو الأمم المتحدة في أي وقت من الأوقات الأمم المتحدة وسيلة لتقويض السيادة المنصوص عليها في المادة 2 ، التي تنص على أن المنظمة "تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" (الفقرة 1). "ليس في هذا الميثاق ما يجيز للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لأية دولة" (الفقرة 2). بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، تحتفظ الدول "بالحق الطبيعي للدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس في حالة وقوع هجوم مسلح ضد دولة عضو في الأمم المتحدة ، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير

[10] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p397.

اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين". وهكذا ، فإن القانون الذي أصدرته الدول لنفسها أكد على استقلالها ومساواتها - وهما من السمات الرئيسية للسيادة - وحقها الفريد في التعامل مع بعضها البعض.

كان علماء القانون الدولي الأوائل من رجال الكنيسة بشكل أساسي مثل اللاهوتيين الإسبان في القرن السادس عشر فرانسيسكو دي فيتوريا (1480-1546) وفرانسيسكو سواريز (1548–1617) ، لكن الفقيه الهولندي هوغو غروتيوس (1583-1645) يُشار إليه عادةً باسم " والد القانون الدولي ". جادل غروتيوس بأن أعراف الدول لها أيضًا قوة القانون ، وكما هو الحال في قانون العقود ، فإن الاتفاقيات بين الدول ملزمة. ورأى أن انتهاك هذه الاتفاقيات تسبب في الحرب لأنها تتعدى على حقوق الآخرين[11]. يعتقد غروتيوس أنه بمجرد إنشاء مجموعة من القوانين وتدوينها ، ستكون الدول قادرة على تكوين توقعات ثابتة لالتزامات بعضها البعض ، ونتيجة لذلك ، ستكون أقل عرضة لخوض الحرب بسبب سوء الفهم وسوء الإدراك. باختصار ، تصور غروتيوس مجتمعًا دوليًا من الدول ذات السيادة التي كانت مرتبطة معًا بمجموعة مشتركة من المعايير والقوانين ، وقد أثر عمله بشكل كبير على علماء "المدرسة الإنجليزية" الذين يطلقون على أنفسهم "Grotians".

[11] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p398.